

Distr.: General
17 July 2014
Arabic
Original: Arabic/English/French/
Russian/Spanish

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون
البند ٩٧ (ب ب) من القائمة الأولية*
نزع السلاح العام الكامل

المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف

تقرير الأمين العام

المحتويات

الصفحة

٣	أولاً - مقدمة
٤	ثانياً - الردود الواردة من الحكومات
٤	أستراليا
٤	النمسا
٥	بور كينا فاسو
٦	كندا
٧	كوستاريكا
٨	كوبا
١٠	الداغمرك

* A/69/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

080814 080814 14-57758 (A)



١١ السلفادور
١٢ فرنسا
١٣ جورجيا
١٤ العراق
١٥ اليابان
١٦ ليبيا
١٧ ماليزيا
١٨ المكسيك
١٩ هولندا
٢٠ نيوزيلندا
٢٢ النرويج
٢٢ بنما
٢٣ سويسرا
٢٥ أوكرانيا

أولا - مقدمة

١ - في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اعتمدت الجمعية العامة قرارها ٤٦/٦٨ المعنون "المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي". وورد في الفقرتين ٦ و ٨ من ذلك القرار أن الجمعية العامة:

(أ) أهابت بجميع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني مواصلة إثراء المناقشات التي تجريها هيئات الأمم المتحدة المعنية بمسائل نزع السلاح والسلام والأمن بشأن سبل المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، وإضعة في اعتبارها تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، من أجل إيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، والمقترحات الواردة فيه (A/68/514)؛

(ب) شجعت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والمجتمع المدني على أخذ تقرير الفريق العامل وما يتضمنه من مقترحات في الاعتبار، في سياق المناقشات التي تجريها محافل أخرى للتصدي للمسائل الإنسانية والمسائل المتعلقة بالصحة وحقوق الإنسان والبيئة والتنمية؛

(ج) طلبت إلى الأمين العام أن يلتمس آراء الدول الأعضاء فيما يتعلق بسبل المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف بما يشمل الخطوات التي اتخذتها الدول الأعضاء بالفعل تحقيقاً لتلك الغاية، وأن يقدم تقريراً عن هذا الموضوع إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والستين.

٢ - وعملاً بذلك الطلب، أرسلت في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ مذكرة شفوية إلى الدول الأعضاء لدعوتها إلى تقديم معلومات حول هذا الموضوع. ويتضمن القسم الثاني أدناه الردود التي وردت في هذا الشأن. أما الردود التي ترد لاحقاً فستصدر على شكل إضافات لهذا التقرير.

ثانياً - الردود الواردة من الحكومات أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

شاركت أستراليا بنشاط في أنشطة الفريق العامل المفتوح باب العضوية في عام ٢٠١٣، وأيدت قرار الجمعية العامة ٤٦/٦٨. وخلصت أستراليا إلى أن هناك نتائج مفيدة لهذه العملية، وأشارت إلى أن ذلك القرار لم يتضمن قراراً مؤكداً يدعو مجدداً إلى عقد اجتماع للفريق العامل المفتوح باب العضوية في صيغته الحالية. وتظل أستراليا مستعدة للنظر في الأفكار والمبادرات التي يمكن أن تعين على المضي قدماً ببرنامج عمل مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف في المستقبل. ومع ذلك، ترى أستراليا أن العملية التي جرت في عام ٢٠١٣ قد خلصت إلى نتيجة منطقية.

النمسا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تؤيد النمسا أي نهج يعد بتحقيق نتائج تتيح المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

وكانت النمسا أحد المشاركين في اتخاذ مبادرة تشكيل الفريق العامل المفتوح باب العضوية الذي أنشئ عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٦/٦٧. وتنظر النمسا إلى أعمال ونتائج الفريق العامل المفتوح باب العضوية بوصفها نجاحاً كبيراً، وتؤيد التقرير الذي صدر بتوافق الآراء عن الفريق العامل المفتوح باب العضوية (A/68/514)، الذي يعرض نقطة انطلاق ببناءة لمد الجسور وإيجاد حلول مشتركة للمضي قدماً.

وتدعو النمسا المجتمع الدولي إلى أداء عمل ملموس على العناصر الأساسية لاستكمال الإطار القانوني الدولي القائم، من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، والنظر في الخيارات المتاحة بشأن كيفية تأطير هذه العناصر في صك واحد أو أكثر.

وتؤيد النمسا جميع التدابير المؤقتة، سواء كانت ذات طابع عملي أو سياسي أو قانوني. ويمكن أن تكون تلك التدابير أحادية أو ثنائية أو متعددة الأطراف، وأن تشمل

تحقيق الشفافية وبناء الثقة. ومع ذلك، فإن هذه التدابير لا يمكن أن تحل محل العمل القانوني المطلوب على مستوى متعدد الأطراف.

والغرض من نزع السلاح النووي هو توفير الأمن البشري للجميع في مختلف أنحاء العالم. ولجميع الدول مصلحة مشروعة في نزع السلاح النووي في إطار متعدد الأطراف. وتدعو النمسا إلى اتباع نهج موسع تجاه نزع السلاح النووي في إطار متعدد الأطراف، بمشاركة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والخبرات الدولية والإقليمية، والأوساط الأكاديمية والبرلمانيين والمجتمع المدني بصفة عامة. وأتاح العمل الفني الذي اضطلع به الفريق العامل المفتوح باب العضوية تسليط الضوء مرة أخرى على القيمة المضافة التي يحققها النهج التشاركي الشامل.

وتشجع النمسا المجتمع الدولي على العودة إلى تفعيل تركيزه السابق على ما يترتب على الأسلحة النووية من تبعات ومخاطر إنسانية، وهي الأرضية التي تركز عليها الجهود الجماعية في مجال نزع السلاح النووي، بما في ذلك في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتعتقد النمسا اعتقاداً راسخاً بأن هذه المناقشة تساهم بشكل حاسم في تغيير الخطاب الداعي إلى نزع السلاح النووي ليشمل نهجاً آمناً قائماً على العوامل الإنسانية والتعاون وتعزيز الزخم. ولقد أعلنت النمسا أنها ستستضيف المؤتمر الدولي الثالث المعني بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية في ٨ و ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ في فيينا.

وتواصل النمسا تعزيز ودعم التثقيف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وكذلك تعزيز ودعم الأحداث السياسية الرفيعة المستوى، مثل اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بنزع السلاح النووي المعقود في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ من أجل تعزيز الوعي لأهمية نزع السلاح النووي على جميع المستويات.

وتشجع النمسا الدول الأخرى على إشراك جميع الجهات الفاعلة التي يمكنها أن تضطلع بدور في الماضي قدما على مسار نزع السلاح النووي، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والبرلمانيون والمجتمع المدني بصفة عامة.

بور كينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[٣ تموز/يوليه ٢٠١٤]

ترحب بور كينا فاسو بالتقدم الكبير الذي أحرز في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي اعتمدت في عام ١٩٦٨، ولا سيما على صعيد إنشاء مناطق خالية من

الأسلحة النووية والامتثال للمعايير الخاصة بالبرامج النووية والمبادرات الرامية إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وتؤيد بوركينا فاسو ضرورة وفاء جميع الدول بالتزاماتها المفروضة في إطار المعاهدة.

ووفقاً للمعاهدة، تسلم بوركينا فاسو بحق كل دولة في الحصول على التكنولوجيا النووية لاستخدامها في الأغراض السلمية. وبموجب سياستنا المتمثلة في الاستخدام السلمي للطاقة النووية لأغراض التنمية فقد شرعنا، بمساعدة من شركائنا، في العديد من المشاريع التي حققت نتائج جيدة في مجالات الصحة والزراعة وتربية الحيوانات والبيئة. ونحن مقتنعون بأن الاستخدام الحكيم للطاقة النووية يمكن أن يساعد على الحد من الفقر.

وترى بوركينا فاسو أن من المهم مواصلة تعزيز التعاون بين الدول للتوصل بطريقة توافقية إلى وضع حد لمزيد من الانتشار النووي للأغراض العسكرية.

كندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١٢ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تشعر كندا بقلق عميق إزاء الآثار الإنسانية المدمرة التي ستنجم عن أي تفجير محتمل لأسلحة نووية. وهذا القلق هو الأساس الذي يقوم عليه العمل الذي اضطلعت به كندا والمجتمع الدولي، والذي يجب مواصلته، من أجل وقف انتشار الأسلحة النووية والمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

ومن هذا المنطلق، تواصل كندا تأييد ضرورة اتباع نهج عملي وتدرجي حيال نزع السلاح النووي يوقف انتشار الأسلحة النووية، ويخفض المخزونات القائمة، ويزيلها على نحو لا رجعة فيه. ويتضمن هذا النهج ثلاثة عناصر رئيسية هي معاهدة عالمية لعدم انتشار الأسلحة النووية، مقترنة بالامتثال الكامل لنظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأنشطة التحقق التي تضطلع بها لمنع انتشار مكونات الأسلحة النووية وتكنولوجياها، ومعاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية تكون نافذة بشكل كامل وتفرض إجراءات لحظر جميع التجارب النووية بصورة يمكن التحقق منها، ومعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تكفل حظر إنتاج المواد الانشطارية على نحو يمكن التحقق منه. ويتيح هذا النهج مساراً عملياً ومُجدياً للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ورغم أن هذه الخطوات تظل حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، فإنها لا تحتاج إلى تحقيقها بمعزل عن غيرها، بل ويجب ألا يحدث ذلك. وينبغي السعي إلى تحقيقها بطريقة متزامنة كما ينبغي أن تُتخذ في مسار موازٍ خطوات أخرى بهدف الحد من خطر استعمال الأسلحة النووية. ولقد ناصرت كندا وشركاؤها في مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح عددا من هذه المبادرات، ولا سيما فيما يتصل بالشفافية بشأن الأسلحة النووية وتقليص دور الأسلحة النووية في المذاهب العسكرية.

وفي الختام، من المهم الاعتراف بالأبعاد الأمنية للأسلحة النووية. ويجب المضي قدما بجهود نزع السلاح بطريقة لا تهدد الاستقرار الدولي وتستند إلى مبدأ تحقيق الأمن غير المنقوص للجميع. فهذه العملية لا تحدث في الفراغ، ولا يمكن لها أن تحدث في الفراغ، ويجب أن تقترن بتقيّد جميع الدول الأطراف تقيّدا صارما بالتزاماتها في مجال عدم الانتشار، بما في ذلك الالتزامات المنبثقة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبناء على ذلك، فإن استمرار جمهورية إيران الإسلامية وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عدم الامتثال لهذه الالتزامات يقوض مجمل الجهود الرامية إلى المضي قدما بتزع السلاح النووي في إطار متعدد الأطراف.

كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]

[٤ تموز/يوليه ٢٠١٤]

ترى كوستاريكا أن تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يشكل أساسا ممتازا يمكن الانطلاق منه لتحديد القواسم المشتركة.

وإن مشاركة الدول النووية في مسائل نزع السلاح النووي تكتسي أهمية أساسية. ومع ذلك، فإن هذه الدول ليست صاحبة القول الفاصل في هذه المسألة، لأن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها مسألة تهم البشرية جمعاء.

وتعتقد كوستاريكا أن مقترح "لبنات البناء" قد حظي بتأييد واسع النطاق في الفريق العامل. وهذا المفهوم مختلف عن النهج "التدريجي"، لأنه لا يتطلب سوى تحديد العناصر اللازمة لتحقيق نزع السلاح النووي. ولبنات البناء هذه لا تعتمد على بعضها البعض وليست مترابطة بتسلسل زمني.

وبيّنت عدة أحداث جرت في عام ٢٠١٣ حالة الشلل الذي يسود المفاوضات المتعلقة بترع السلاح النووي. فبالإضافة إلى أنشطة الفريق العامل، عُقد أيضا الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بترع السلاح النووي. ويمكن المضي قدما انطلاقا من النقاط التي نوقشت فيه بهدف التوصل إلى توافق في الآراء يمكن أن يساعد على تحديد نقاط البدء في المفاوضات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية قد نَبّهت العالم إلى التبعات الفورية للتفجيرات النووية وكذلك إلى تبعاتها في الآجال القصيرة والمتوسطة والطويلة.

وتعتبر كوستاريكا، بوصفها دولة طرفا في معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو)، أن من المناسب مواصلة التشجيع على إنشاء مناطق جديدة خالية من الأسلحة النووية، يمكن إنشاؤها باتباع المثال الذي ضربته أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، حيث لم تُنجز العملية فور اعتماد المعاهدة وإنما بعد منح جميع البلدان وقتاً لإتمام إجراءاتها الداخلية.

وإن أي عملية تفاوض لاحقة بشأن نزع السلاح النووي يجب أن تشمل التعاون الكامل مع المجتمع المدني. فمساهمة المجتمع المدني ذات أهمية حاسمة، ليس فقط من حيث أنشطة التأييد، بل أيضا من حيث المعرفة التي يوفرها العلماء والباحثون الأكاديميون.

وأخيرا، فإننا ندعم جميع الجهود التي تبذل في مجال التثقيف بشأن نزع السلاح النووي ومشاركة مجموعات الشباب بصورة مباشرة في ذلك.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]

[٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

تشكل الأسلحة النووية أحد أعظم الأخطار التي تهدد بقاء البشرية والحياة على كوكبنا.

والغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها كوبا، تؤمن بأن الحل الواقعي الوحيد لهذه المشكلة يتمثل في القضاء على الأسلحة النووية وحظرها بشكل كامل عن طريق اتفاقية لترع السلاح النووي تضع تدابير ملزمة قانونا بهدف إزالة هذه الأسلحة وحظرها بشكل كامل ضمن إطار زمني معين.

وتولي كوبا أهمية كبرى للجهود الرامية إلى المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، وهي ملتزمة بالمضي قدما في التفاوض بشأن صك عالمي ملزم قانونا يحظر الأسلحة النووية بصورة شاملة وكاملة.

وإلى حين بلوغ الهدف الأساسي المتمثل في تحقيق نزع السلاح النووي، يجب المسارعة إلى اعتماد اتفاق تقدم من خلاله الدول الحائزة لأسلحة نووية ضمانات قاطعة وملزمة قانونا بعدم استعمال هذه الأسلحة أو التهديد باستعمالها.

وساهمت كوبا في عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ عملا بقرار الجمعية العامة ٥٦/٦٧ لوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

وللإسهام في جهود الفريق العامل، قدمت كوبا في حزيران/يونيه ٢٠١٣ ورقة عمل تتضمن ٢٠ إجراءً عملياً مقترحاً لتحقيق تقدم سريع صوب الهدف المتمثل في نزع السلاح النووي.

وقدمت حركة بلدان عدم الانحياز مقترحاً بوضع جدول زمني محدد للحد من الأسلحة النووية تدريجياً حتى التوصل إلى إزالتها تماماً وحظرها بحلول عام ٢٠٢٥، وينبغي للمجتمع الدولي أن ينظر فيه.

وتشدد كوبا على أهمية الاجتماع التاريخي الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي، الذي عقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، وهو الاجتماع الأول من نوعه في تاريخ الأمم المتحدة، ويشكل خطوة ملموسة على المسار الضروري للتوصل إلى نزع السلاح النووي. ولقد كُرس ذلك اليوم رسمياً في التاريخ بوصفه اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

وإن عدم تنفيذ الاتفاق الذي تم التوصل إليه في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠، الذي نص على الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، مثير للقلق وليس له ما يبرره. وتحت كوبا على الدعوة إلى عقد هذا المؤتمر في عام ٢٠١٤ دون مزيد من التأخير.

وتشعر كوبا بالأسف من أن الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، الذي عقد في أيار/مايو ٢٠١٤، قد اختتم أعماله بدون اعتماد توصيات موضوعية. وقدمت كوبا خطة

عمل مقترحة مستكملة بشأن نزع السلاح النووي لاعتمادها في المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥.

الدائمك

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

تشاطر الدائمك الشعور المتنامي بالإحباط الناجم عن عدم التوصل، على مدى أكثر من عقد من الزمن، إلى نتائج ملموسة لمفاوضات نزع السلاح النووي بصفة عامة وفي أعمال مؤتمر نزع السلاح في جنيف على وجه الخصوص.

ورداً على ذلك، بُذلت محاولات لتنظيم مداوالات جماعية في تشكيلات مؤقتة خارج إطار المؤتمر، مثل الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه (عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٦/٦٧) وفريق الخبراء الحكوميين المكلف بتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى (القرار ٥٣/٦٧). وتعرب الدائمك عن ترحيبها بتلك الجهود المبذولة بحثاً عن مزيد من مصادر الإلهام وعن زخم جديد، كما تعرب عن دعمها لها.

ولقد ثبت أن عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي أُنجِز في آب/أغسطس ٢٠١٣، كان إيجابياً ومثمراً. فلقد شاركت الدول الأعضاء في حوار منفتح وبناء. وعُرضت المواقف والمفاهيم بأشكال جديدة أقل ميلاً إلى الصدام. وقُدِّم تقرير يعرض نُهجاً مختلفة وجديدة تجاه نزع السلاح النووي أعرب عنها خلال الدورات، وتم الاتفاق عليه بتوافق الآراء وأُحيل إلى الجمعية العامة.

وورد نهج جديد من هذا النوع في ورقة عمل قدمت إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، وهي ورقة قُدِّمت باسم ٢٠ بلداً، من بينها الدائمك، بعنوان ”لبنات بناء عالم خال من الأسلحة النووية“ (NPT/CONF.2015/PC.III/WP.23). ويسعى ذلك النهج إلى ردم الهوة بين النهج ”التدريجي“ والنهج ”الشامل“، وهو جدير بالنظر فيه بصورة معمقة.

ولقد أخفق مؤتمر نزع السلاح مرة أخرى في عام ٢٠١٣ في اعتماد برنامج عمل. ولم يُلاحظ أي تقدم حتى الآن في عام ٢٠١٤. وفي ضوء ذلك، يجدر النظر في الدعوة إلى

اجتماع فريق عامل آخر مفتوح باب العضوية، وذلك بهدف تعميق وتوسيع نطاق المداولات التي جرت في عام ٢٠١٣ ومد جسور التقريب بين وجهات النظر المختلفة. وربما ينبغي أن يعقد اجتماعه بعد أن يكون فريق الخبراء الحكوميين قد أنهى أعماله وقدم تقريره إلى الجمعية العامة. وينبغي أن تُشجّع جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية على المشاركة فيه.

وفي الوقت نفسه، ينبغي تكثيف المداولات بشأن كيفية تنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح مع التذكير بحق جميع الدول في المشاركة في مفاوضات نزع السلاح. ويمكن أن يتمثل أحد سبل المضي قدماً في تغيير طرائق العمل وإعادة هيكلة شكل المؤتمر، بوسائل تشمل مقترحات بشأن توسيع أو تناوب العضوية، وتعزيز دور ممثلي المجتمع المدني والمنظمات الدولية.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

يشرفني أن أبلغكم، فيما يتعلق بمذكرة المؤرخة ٢٠ شباط/فبراير ٢٠١٤ (رقم ODA/29-2014/MNDN) بشأن قرار الجمعية العامة ٤٦/٦٨ الذي اعتمد في ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ بعنوان "المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف"، أن القوات المسلحة لجمهورية السلفادور تعترف بأهمية إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في منطقتنا وفي سائر أنحاء العالم، لتعزيز الروابط وبناء الثقة والأمن بين البلدان من أجل توحيد جهودنا للحد من الترسانات النووية، ووضع استراتيجيات وفرض التزامات ستسهم في عدم انتشار الأسلحة النووية من أجل تعزيز السلام والأمن العالميين.

وتعترف جمهورية السلفادور بحق الدول في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية، ولذا فإنها ترى أن من الضروري تشجيع الدول التي تمتلك أسلحة نووية على تقديم ضمانات أمنية.

وفي هذا السياق، صدقت جمهورية السلفادور على مختلف المعاهدات والاتفاقيات في مجال عدم الانتشار النووي، ولذا فإنها تؤيد خطة العمل بشأن الأمن النووي التي وضعها المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وبخاصة فيما يتعلق بتعزيز التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ، واستعراض وتعزيز معايير السلامة التي وضعتها الوكالة وكيفية تطبيقها وتقييم أوجه الضعف التي تعترى سلامة محطات الطاقة النووية.

فرنسا

[الأصل: بالفرنسية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

إن فرنسا ملتزمة التزاماً كاملاً بتحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وفقاً لأهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومواصلة الجهود التي تؤدي إلى تحقيق ذلك الهدف بطريقة تعزز الاستقرار الدولي. وتحقيقاً لهذه الغاية، تنتهج فرنسا نهجاً شاملاً وتدرجياً وعملياً.

وفي السياق المتعدد الأطراف، وقّعت فرنسا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وصدّقت عليها. وهي تدعو بلا كلل في المحافل الدولية إلى البدء المبكر في إطار مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات لإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، عملاً بالوثيقة CD/1299، والولاية المحددة فيها. وترى فرنسا أن إبرام هذه المعاهدة يمثل الخطوة المنطقية التالية على مسار نزع السلاح النووي.

وفيما يتعلق بسبل المضي قدماً بالمفاوضات المتعددة الأطراف، ولا سيما تحديد المنتديات المناسبة، فإن موقف فرنسا يظل ثابتاً على النحو المبين في تعليلها للتصويت على القرار ٤٦/٦٨.

وعلى وجه الخصوص، ترى فرنسا أن لدى الجمعية العامة منتديات مختصة ومفيدة يمكن فيها المضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، فضلاً عن الهيئات المذكورة في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨ (اللجنة الأولى، وهيئة نزع السلاح، ومؤتمر نزع السلاح).

ولهذا السبب، سعت فرنسا في عام ٢٠١٢ إلى تنبيه الجمعية العامة إلى العواقب المحتملة لبعض المبادرات التي أنشأت منتديات موازية. وفيما يتعلق بإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية، أعربت فرنسا عن القلق حول مدى اتساق هذه المبادرة مع معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وخطة عملها لعام ٢٠١٠، التي اعتُمدت بتوافق الآراء. وأظهر التقرير النهائي للفريق العامل المفتوح باب العضوية، الذي سلطت فرنسا الضوء على بعض من عناصره في تعليلها للتصويت المذكور أعلاه، أن هذه المخاوف كانت تستند إلى أسس سليمة. وبصفة أعم، فإن تلك المبادرات لم تؤدّ فعلياً سوى إلى إعادة فتح باب المناقشة بشأن النهج "التدرجي" وأولويات المفاوضات.

وفي هذا السياق، ترى فرنسا في الأعمال الموضوعية لوضع معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح، بدلا من مواصلة أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية، أفضل وسيلة للمضي قدما في نزع السلاح النووي.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

ترحب جورجيا بالقرار ٥٦/٦٧ الذي أنشأت بموجبه الجمعية العامة الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

وتؤيد جورجيا هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يسوده السلم والأمن. وثمة تحديات رئيسية لا تزال قائمة في مجالات عدم الانتشار ونزع السلاح وتحديد الأسلحة.

وينبغي لمؤتمر نزع السلاح أن يمارس تأثيراً أكبر بكثير، وأن يترك أثراً أعظم في مجال اختصاصه، ولا سيما بالنظر إلى البيئة الأمنية الدولية الراهنة. فهذا عالم حافل بتحديات جديدة ولكنه يوفر أيضا فرصاً جديدة. وإن مؤتمر نزع السلاح، بوصفه المحفل الوحيد المتعدد الأطراف لنزع السلاح، قادر على التصدي للتحديات التي نواجهها. وتوجد في متناولنا صكوك كافية، سواء للتعامل مع التهديدات، أو للمساعدة على تحقيق الفرص.

ولبلوغ هذا الهدف، يجب علينا ألا ندخر جهداً من أجل تعزيز تنشيط هذا المحفل الفريد للمفاوضات، الذي لا يُنكر أنه اضطلع بدور حاسم في وضع العديد من الصكوك الدولية الرئيسية بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار.

وإن مسألة فعالية وكفاءة المجموعة الحالية من المعاهدات والاتفاقات الدولية في هذا المجال قد أثرت في أحيان كثيرة. وأعربت بعض الدول عن رأي مفاده أن عددا من الآليات الحالية ربما لا يكون مثالياً، وأن من الممكن وضع آليات جديدة عند الاقتضاء.

وتشدد جورجيا على ضرورة الحرص، خلال التفاوض على الصكوك الجديدة الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأمنية الناشئة، على أن يولي المجتمع الدولي اهتماما خاصا بإضفاء طابع عالمي فعلاً على الآليات التي سبق الاتفاق عليها. ومن الواضح أن عدم امتثال بعض الدول في حالات معينة يمكن أن يقوض النظام الأمني الحالي بصورة لا رجعة فيها ويؤدي إلى آثار سلبية غير محبذة واسعة النطاق. وأي مناقشة لهذه المسألة لا يمكن أن تكون واقعية وفعالة

إلا إذا نفذت جميع الدول بحسن نية ما قطعته على نفسها سابقا من تعهدات والتزامات تنبثق من الوثائق الحالية وتشكل لبنات البناء في الهيكل الأمني القائم. وإن عدم الامتثال لأي منها ينتزع جزءا من مقومات صلابة النظام الأمني الحالي.

ومن أجل المضي قدما في نزع السلاح النووي وإبعاد شبح التبعات الإنسانية الكارثية لاستعمال الأسلحة النووية، فإن جورجيا تقترح التركيز على ما يلي:

- إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
- بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
- إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية والتعديل الذي أُدخل عليه
- إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي.

العراق

[الأصل: بالعربية]

[٢٠ آذار/مارس ٢٠١٤]

يؤيد العراق مبدأ تعددية الأطراف في مفاوضات نزع السلاح النووي بوصفه عنصراً أساسياً ومهماً يضمن الشفافية والثقة المتبادلة، ويشجع جميع الدول على المشاركة فيها لأنها تعزز مصداقية المسؤولية الجماعية للمجتمع الدولي في مجال عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل وفي مقدمتها الأسلحة النووية نظراً لطبيعتها التدميرية الهائلة، إذ من الصعب صون السلم والأمن الدوليين دون التوصل إلى حلول مشتركة وعملية، وتتسم بالشفافية، عن طريق التفاوض في إطار متعدد الأطراف للتوصل إلى اتفاقات جماعية وتنفيذ التزاماتها. كما أنه لا يمكن تحقيق أهداف نزع السلاح والحد من التسليح بمجهود فردي أو من طرف واحد بل يمكن تحقيق ذلك عن طريق القنوات والمنتدىات التفاوضية المناسبة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا السياق، يؤمن العراق بضرورة قيام الأمم المتحدة بدورٍ أساسيٍّ ومهمٍّ في مجال تعزيز مبدأ ومسار تعددية الأطراف المشاركة في مفاوضات عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل بشكل عام ومن ضمنها السلاح النووي.

ويولي العراق أهمية خاصة لمؤتمر نزع السلاح، بصفته المنتدى التفاوضي المتعدد الأطراف بشأن معاهدات نزع السلاح، وينبغي مضاعفة الجهود من أجل عودة المؤتمر إلى ممارسة دوره المناط به وفق الولاية الممنوحة له وخروجه من حالة الركود التي يمر بها.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

وفقا للفقرة ٨ من منطوق القرار ٤٦/٦٨ المعنون "المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف"، الذي اعتمدته الجمعية العامة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، تعرض اليابان على الأمين العام آراءها بشأن كيفية المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

ومثلما ذكر وزير الخارجية فوميو كيشيدا في الخطاب الذي ألقاه في ناغازاكي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار، من الضروري الانطلاق من فهم واضح لما ينجم عن استعمال الأسلحة النووية من آثار ذات أبعاد إنسانية والعمل باستمرار لحشد جهود واقعية وعملية استنادا إلى تقييم موضوعي لحقيقة المخاطر النووية الحالية في بيئة أمنية قاسية. ورغم أن ذلك قد يبدو وكأنه طريق فرعي للوصول إلى "عالم خال من الأسلحة النووية"، فإن اليابان تؤمن في الواقع بأنه يمثل الطريق الأقصر.

وقدمت اليابان ورقة عمل بعنوان "لبنات بناء عالم خال من الأسلحة النووية" إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز لا على الاختلافات فحسب، بل أيضا على إيجاد أرضية مشتركة من خلال تحديد لبنات بناء ملموسة وعملية من أجل تحقيق الهدف المشترك. وإن نهج إعداد اللبنة الأساسية يقوم على استشراف إمكانية اتخاذ خطوات متوازنة ومتزامنة يمكن أن تكون متعددة الأطراف، أو فيما بين بضعة أطراف، أو ثنائية الأطراف، أو من طرف واحد.

وفيما يخص مفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، التي تشكل جزءا من عددٍ من لبنات البناء، ترى اليابان إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى بوصفه الخطوة المنطقية التالية لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، تدعم اليابان عمل فريق الخبراء الحكوميين

المعني بهذه المسألة، الذي أنشئ بموجب القرار ٥٣/٦٧، وتتطلع إلى أعماله ونتائجه التي يمكن أن تسهم إسهاماً كبيراً في المفاوضات المقبلة بشأن هذه المعاهدة.

ليبيا

[الأصل: بالعربية]

[١٥ نيسان/أبريل ٢٠١٤]

تؤكد ليبيا تأييدها لأحكام القرار ٤٦/٦٨، وعلى الدول الحائزة لأسلحة نووية أن تبرهن على صدق نواياها في وضع برنامج زمني قابل للتحقق الدولي للتخلص من الأسلحة النووية، وإجراء مفاوضات وفقاً للمادة السادسة من معاهدة منع الانتشار النووي.

وترى أن التأخير في اتخاذ خطوات عملية في اتجاه إجراء مفاوضات جادة وبناءة للتخلص من السلاح النووي يزيد من رغبة دول أخرى في حيازة السلاح النووي بحجة سيادتها وأمنها الوطني.

إن السلاح النووي، رغم أن الكثير من الدول تعتبره رادعاً وتسعى للاحتفاظ به والحصول عليه، هو في الحقيقة تهديد ويشكل خطراً محدقاً على من يمتلكه، وفي هذا السياق فقد تخلت ليبيا عن برنامجها النووي للأغراض العسكرية، وقامت بالتوقيع على عدد من الاتفاقيات والمعاهدات ذات الصلة ومنها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والبروتوكول الإضافي للضمانات الشاملة.

وتدعو ليبيا الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية إلى اتخاذ المزيد من الخطوات العملية والإيجابية والتي بدأت عام ٢٠٠٩، بشأن الاتفاق على تخفيض ترسانتهما النووية، كما تدعوها إلى إشراك الدول الحائزة الأخرى ووضع جدول زمني قابل للتحقق للتخفيض إلى الصفر (الإزالة التامة).

ويجب الاستفادة من المناخ السياسي العالمي الذي أصبح مؤاتياً بقدر كبير ومشجع، والبدء في مفاوضات متعددة الأطراف أكثر جدية وبروح الحرص على السلام والأمن العالمي لترع السلاح النووي بشكل كامل.

ماليزيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

تقرّر ماليزيا بأن مبادرات قد اتخذت في السنوات الأخيرة خارج إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومؤتمر نزع السلاح، من أجل تحقيق هدف عدم الانتشار. ومع أن ماليزيا قد دعمت هذه المبادرات، فإننا نشعر بخيبة الأمل من عدم تحقق تقدم كبير في الجهود المبذولة على الصعيد المتعدد الأطراف لتحقيق نزع السلاح النووي. ونرى أيضاً أن عدم الثقة ما زال سائداً بقدر كبير بين الدول الحائزة لأسلحة نووية. ونرى كذلك أنه لا يوجد التزام سياسي حقيقي، ولا سيما من الدول الحائزة لأسلحة نووية، من أجل تغيير الوضع الراهن. ويبدو ذلك بوضوح من حقيقة أن مسألة نزع السلاح النووي لم تُتابع على وجه الاستعجال سواء في إطار المعاهدة أو خارجها. وتدعو ماليزيا تلك الدول إلى الاضطلاع بدور قيادي فيما يتعلق بهدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

وبالنظر إلى انعدام الثقة فيما بين الدول الحائزة لأسلحة نووية، وغياب الالتزام السياسي، ترى ماليزيا أن من غير المرجح تحقيق هدف نزع السلاح النووي على نحو كامل وشامل. وهذا على الرغم من أن المجتمع الدولي قد نجح في الماضي في إزالة فحة كاملة من منظومات الأسلحة عن طريق اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، وتنفيذ اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة.

وترى ماليزيا أن أفضل سبيل لتحقيق نزع السلاح النووي على نحو كامل وشامل هو البدء في المفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً أو إطار من الصكوك الملزمة قانوناً لمنع الأسلحة النووية وحظرها تماماً. ولقد قدمت كوستاريكا وماليزيا خلال الدورة الثانية والستين للجمعية العامة مقترحا بشأن اتفاقية نموذجية للأسلحة النووية (A/62/650). وقُدمت الوثيقة أيضاً بوصفها ورقة عمل في دورة الفريق العامل المفتوح باب العضوية في عام ٢٠١٣ لوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

وتحدد الاتفاقية النموذجية عناصر قانونية وتقنية وسياسية من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. ويمكن استخدامها في مجملها أو في أجزاء مختارة منها، بوصفها أساساً للمفاوضات بشأن صك ملزم قانوناً أو إطار من الصكوك الملزمة قانوناً لمنع الأسلحة النووية وحظرها.

وتولي ماليزيا أهمية كبيرة للخطاب الذي يركز على الآثار الإنسانية للأسلحة النووية. ولقد حظيت تلك المبادرة بدعم واضح من أغلبية البلدان. وإننا نرى هذا النهج بوصفه نهجا ينبغي أن يشكل محور المناقشات المتعلقة بترع السلاح النووي. وتأمل ماليزيا في أن تُحوّل هذه المبادرة إلى عملية دبلوماسية من أجل وضع الصيغة النهائية لصك ملزم قانونا لمنع استحداث الأسلحة النووية وإنتاجها وتخزينها واستعمالها.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[٣ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

كانت المكسيك إحدى الدول التي قدمت قرارا الجمعية العامة ٥٦/٦٧ و ٤٦/٦٨، المعنونين "المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف". وكان الغرض من الفريق العامل المفتوح باب العضوية المنشأ عملا بالقرار الأول من القرارين المذكورين أعلاه هو وضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من ويلات الأسلحة النووية والحفاظ عليه، في ضوء إخفاق مؤتمر نزع السلاح في الاضطلاع بولايته على مرّ أكثر من ١٥ عاما.

وشجّع عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية على إجراء مناقشات استباقية ومثمرة من نوع لم يُعهد له مثيلا منذ زمن بعيد في مؤتمر نزع السلاح، أو حتى في المنتديات الأخرى التي تتناول هذه المسألة، حيث دارت المناقشات بأسلوب منفتح وبناء وشامل وشفاف، وجمعت بين الدول الأعضاء في المؤتمر، والدول غير الأعضاء فيه، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، والأكاديميين والباحثين الأكاديميين. وبالإضافة إلى ذلك، عُهد برئاسة الفريق العامل إلى كوستاريكا، التي ليست عضوا في مؤتمر نزع السلاح، وليس لديها قوات مسلحة، وناصرت تحقيق السلام في مختلف المجالات.

ويُتّرح في التقرير النهائي للفريق العامل (A/68/514)، الذي اعتمد بدون تصويت، نُهجٌ مختلفة بشأن كيفية المضي قدما بتلك المفاوضات من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، وما هو الشكل الذي ينبغي أن تأخذه نتائجها.

وبالإضافة إلى ذلك، تعتقد المكسيك أن من المهم أن تؤخذ في الحسبان الدروس المستفادة من عمليات التفاوض الحديثة الأخرى التي أدت إلى اعتماد صكوك ملزمة قانونا، ونص البعض منها على حظر أنواع معينة من الأسلحة. وتشمل هذه الدروس ما يلي:

- إنشاء روابط فيما بين الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني.

- تحديد أهداف واضحة ينبغي بلوغها في نهاية المفاوضات، بدلا من شروط مسبقة للشروع فيها.
- فهم المنطق الذي تستند إليه الأهداف التي يجري التفاوض بشأنها. وفي هذا الصدد، كانت الآثار الإنسانية لتلك الأسلحة وليس الاعتبارات المستندة إلى فوائدها العسكرية، هي القوة الدافعة وراء هذه العمليات.
- إجراء المناقشات استنادا إلى عناصر وقائية وتقنية وعلمية تعطي مصداقية للحجج التي تساق ضد الأسلحة النووية.
- قيام المشاركين بتحديد الأهداف دون أفكار مسبقة فيما يتعلق بنتائج المفاوضات، بصرف النظر عن النوع والأسلوب المعتمدين لإجراء المفاوضات.
- إجراء مشاورات شاملة وغير رسمية لتحديد اختصاصات المفاوضات قبل الشروع فيها، بدلا من انتظار تحديدها في سياق المفاوضات.

هولندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

ترى هولندا أن الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، قد أثبت أنه قيم، حيث أتاح للمجتمع الدولي فرصة لمناقشة نزع السلاح النووي في صيغة أتاحت مشاركة جميع الدول الأعضاء. وشاركت الدول وممثلو المجتمع المدني في المناقشات غير الرسمية وساهموا فيها على قدم المساواة. وفيما يتعلق بمضمون المناقشات، وضع الفريق العامل المفتوح باب العضوية معيارا عاليا من خلال التركيز على القواسم المشتركة، بدلا من التشديد على الفوارق. وشاركت هولندا في الفريق بوصفها رئيسا مشاركا للجلسة التي عُقدت بشأن التحقق والشفافية، وساهمت بنشاط في المناقشة. وبتدخلات منتظمة. وبوصفها "صديقا للرئيس"، شاركت هولندا أيضا في صياغة التقرير النهائي. وأتاحت جميع هذه العناصر الإيجابية اختتام أعمال الفريق على نحو مُجدٍ بإصدار تقرير يعبر عن توافق الآراء.

والسؤال المطروح هو ما إذا كانت متابعة أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية يمكن أن تدفع المجتمع الدولي قدما في مسار مفاوضات نزع السلاح النووي. وترى هولندا

أن نجاح الفريق يمكن أن يعزى، في جزء هام منه، إلى الظروف التي جرت فيها أعماله. فلقد أعربت عدة دول عن خيبة أملها إزاء جمود مؤتمر نزع السلاح ووتيرة نزع السلاح النووي. وشكّل الفريق العامل المفتوح باب العضوية قناة للتعبير عن هذه الإحباطات ومهد الطريق أمام مبادرات أخرى مثل المؤتمرات المعنية بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية والاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بترع السلاح النووي. وبالإضافة إلى ذلك، ترى هولندا أن الدول الحائزة لأسلحة نووية ينبغي أن تكون حاضرة خلال المناقشات المتعلقة بترع السلاح النووي. ولكن لم يشارك من هذه الدول سوى الهند وباكستان في الفريق العامل المفتوح العضوية.

ومع ذلك، يمكن مواصلة النظر في فكرة "لبنات البناء" التي طُرحت أثناء عمل الفريق العامل المفتوح باب العضوية. ولقد أبدت الدول المشاركة موافقتها بشكل واسع على أن من الضروري تحديد عناصر أو لبنات البناء المختلفة اللازمة للتوصل إلى عالم خال من الأسلحة النووية بصرف النظر عن النهج المفضل (النهج التدريجي أو عن طريق اتفاقية بشأن الأسلحة النووية). ولهذا الغرض، شاركت هولندا في تقديم ورقة العمل التي اقترحتها اليابان بشأن لبنات البناء، التي قُدّمت إلى الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وقُدّمت تلك الورقة أيضا إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥، وإلى مؤتمر نزع السلاح، ولذا فإنها تُناقش في منتديات أخرى لترع السلاح.

وعلى الرغم من مساهمتها السابقة في الفريق العامل المفتوح باب العضوية، فإن هولندا غير مقتنعة بأن متابعة أعمال ذلك الفريق ستكون الطريق الأنجع للمضي قدما.

نيوزيلندا

[الأصل: بالإنكليزية]

[٢٩ أيار/مايو ٢٠١٤]

تتمن نيوزيلندا عاليا الفرصة التي أتاحتها الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، لإجراء دراسة متعمقة ليس فقط بشأن المسائل المتعلقة بهذه العملية، بل أيضا بشأن جوهر نزع السلاح النووي، بهدف التغلب على حالة الركود في آلية نزع السلاح.

لقد انضمت نيوزيلندا إلى "ائتلاف البرنامج الجديد" لموافاة الفريق العامل المفتوح باب العضوية بآراء بشأن كيفية إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وكان جوهر الآراء التي أبدتها الائتلاف هو أن العمل المقبل بشأن نزع السلاح النووي يجب أن يُوجّه ويُساند بتعهد متعدد الأطراف وواضح وملزم قانونا بنزع السلاح النووي، وأن يُدعم بمعايير وجداول زمنية محددة بوضوح. ولقد أسهب الائتلاف في بيان هذا الموقف في ورقة العمل بشأن المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي قدمها إلى الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ (NPT/CONF.2015/PC.III/WP.18).

وأبدت نيوزيلندا أيضا بصفتها الوطنية دعما قويا لجميع السبل الواعدة بتحقيق تقدم على مسار نزع السلاح النووي. وأدلت نيوزيلندا أمام اللجنة الأولى للجمعية العامة في عام ٢٠١٣ ببيان باسم ١٢٥ دولة بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، وهو جاء في أعقاب بيانات مماثلة أدلى بها أمام الجمعية العامة في عام ٢٠١٢، وفي الدورتين الأولى والثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر استعراض المعاهدة عام ٢٠١٥. وشاركت نيوزيلندا بنشاط في مؤتمري أوسلو وناياريت بشأن الآثار الإنسانية المترتبة على الأسلحة النووية، وهي تدعم مبادرة النمسا الرامية إلى تنظيم مؤتمر ثالث في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأيدت نيوزيلندا أيضا الدعوة إلى عقد الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بنزع السلاح النووي في أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، كما أيدت القرار الذي أُتخذ بمتابعته.

وخلال أعمال الفريق العامل المفتوح باب العضوية، تولت نيوزيلندا إدارة حلقة نقاش بشأن القانون الدولي حول استعمال الأسلحة النووية، ولا تزال ترى أن مواصلة العمل على هذه المسألة ستكون قيّمة وذلك، على سبيل المثال، من خلال إجراء دراسة بشأن التطورات الحديثة في القانون الدولي في المجالات ذات الصلة بالأسلحة النووية، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني، والقانون الجنائي الدولي، وقانون حقوق الإنسان، والقانون البيئي.

وتشدد نيوزيلندا على أن جميع الأعمال التي يجري الاضطلاع بها في المستقبل على نزع السلاح النووي ينبغي أن تأخذ في الاعتبار آراء ومشاركة جميع الدول والجهات الفاعلة الأخرى، مثل المجتمع المدني، والبرلمانيين، والمنظمات الدولية، ويجب أن تضع الاعتبار الإنسانية في صميم اهتمامها. ولقد شكل الفريق العامل المفتوح باب العضوية محفلا ممتازا لتحقيق ذلك، وينبغي أن يُدعى مجددا إلى الانعقاد إذا لم تُحرز الهيئات الأخرى تقدما على صعيد المضي قدما بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف.

النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]

[٣٠ أيار/مايو ٢٠١٤]

تتشرف البعثة الدائمة للنرويج بعرض آراء النرويج بشأن المسائل الواردة في الفقرة ٨ من منطوق قرار الجمعية العامة ٤٦/٦٨.

ونظمت النرويج في ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠١٣ مؤتمراً حول الآثار الإنسانية لتفجيرات الأسلحة النووية. وكان الهدف منه تيسير إجراء مناقشة مبنية على الوقائع بهدف النظر في بعض جوانب تفجيرات الأسلحة النووية التي لم ترد في جدول أعمال نزع السلاح النووي منذ عدد من السنوات. ولقد أسهم المؤتمر في تحديد وتوسيع دائرة الوعي والاهتمام بنزع السلاح النووي.

وحيث إن قرار الجمعية العامة ٥٦/٦٧ قد نُفِّذَ، وإن الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه قد أنجز ولايته، فإننا لا نرى فائدة في مواصلة هذه العملية، ومن الأفضل التركيز على المساهمة في تعزيز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتوطيد تنفيذ المعاهدة، بما يشمل خطة العمل التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وتعتزم النرويج المساهمة بفعالية في التوصل إلى نتيجة ناجحة لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]

[٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤]

شاركت بنما بوصفها عضواً في وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفريق العامل المفتوح باب العضوية لوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه. وكانت البعثة الدائمة لبنما لدى الأمم المتحدة قد شاركت في تقديم البيان المشترك بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، ومشروع القرار بشأن الشفافية في مجال التسلح، واتخاذ إجراءات موحدة من أجل الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، تعاونت بنما على وضع القرارات المتعلقة بمركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلام

ونزع السلاح والتنمية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وتوطيد النظام المنشأ بموجب معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (معاهدة تلاتيلولكو) والتعديلات التي أُدخلت عليها.

وصدقت بنما على عدة معاهدات وأدجتها في تشريعاتها الوطنية، ومن بينها معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء. وصوتت بنما لصالح القرار المتعلق بإبرام ترتيبات دولية فعالة لإعطاء الدول غير الحائزة لأسلحة نووية ضمانات بعدم استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها.

سويسرا

[الأصل: بالإنكليزية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

أثبت إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية في عام ٢٠١٣، لوضع مقترحات للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف من أجل إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه، أن المجتمع الدولي يرغب في رؤية مزيد من الجهود المبذولة في سبيل نزع السلاح النووي.

وشددت المناقشات التي دارت في الفريق العامل المفتوح باب العضوية على أن تحقيق تقدم كبير ومطرّد هو مسؤولية جماعية تترتب على كل من الدول غير الحائزة لأسلحة نووية والدول الحائزة لأسلحة نووية. وفي هذا الصدد، تشير سويسرا إلى الأنشطة التي اضطلعت بها دعماً لتنفيذ خطة عمل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠. وشاركت سويسرا بنشاط أيضاً في المناقشات التي دارت بشأن الآثار الإنسانية للأسلحة النووية، التي سلّطت الضوء على الضرورة الحتمية للتحرك بحزم أكبر نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية.

ووجدت سويسرا ما يشجعها في المناقشات المفتوحة والبناءة والشفافة والتفاعلية التي دارت فيما بين الدول الأعضاء في إطار الفريق العامل المفتوح باب العضوية، واستُفيد فيها أيضاً من المشاركة النشطة للمجتمع المدني.

ورحبت سويسرا باعتماد الجمعية العامة تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية. وتضمن ذلك التقرير العديد من التوصيات التي تستحق مواصلة النظر فيها.

وكانت المناقشات حول النُهْج المختلفة لتحقيق نزع السلاح النووي قِيّمة بصفة خاصة. وشُدّد في تلك المناقشات على أن رغم عدم وجود حل بسيط للتعامل مع نزع السلاح النووي، فإن من الضروري اتخاذ خطوات تتسم بمزيد من الطموح والشمول لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ترى سويسرا أن ثمة ميزة في تعميق المناقشات حول نهج "لبنات البناء"، وكيفية وضع هذه اللبّات في مكانها المناسب في الإطار الأوسع لإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وكيفية إنشائها في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وترحب سويسرا بكون تقرير الفريق العامل المفتوح باب العضوية قد أُحيل إلى مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. ويمكن أن يسهم ذلك في الجهود الجارية الرامية إلى إثراء الخطاب الداعي إلى نزع السلاح النووي.

وأثبت الفريق العامل المفتوح باب العضوية أنه أداة قيّمة جدا وأن من المجدي النظر في إعادة تشكيله في الوقت المناسب. ويمكن للدول الأعضاء أن تنظر في دعوة الفريق إلى الاجتماع مجددا في أعقاب مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٥ للنظر في التقدم المحرز ومناقشة السبل المحتملة للمضي قدماً. وإذا ظل إحراز تقدم ضمن أطر نزع السلاح النووي بعيد المنال، يمكن للفريق أن يساهم في بناء الثقة وتحديد سبل المضي قدماً.

وإذا تقرر إعادة إنشاء الفريق العامل المفتوح باب العضوية، فإن سويسرا تأمل في أنه سيسهم في تحقيق تقدم نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، بوسائل منها مواصلة البحث عن خيارات ملموسة للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف وذلك، على سبيل المثال، من خلال وضع صكوك قانونية إضافية مكملّة للإطار القانوني الدولي القائم حالياً. وإن المشاركة النشطة لجميع الدول الحائزة لأسلحة نووية أمر أساسي في هذا الصدد.

وتأمل سويسرا أيضاً في أن تنفيذ القرار ٤٦/٦٨ سيكون ذا أثر إيجابي للتغلب على الجمود في آلية نزع السلاح، وبخاصة مؤتمر نزع السلاح.

أوكرانيا

[الأصل: بالروسية]

[١ حزيران/يونيه ٢٠١٤]

أثبتت أوكرانيا على الدوام استعدادها للمضي قدماً بمفاوضات نزع السلاح النووي المتعددة الأطراف، وشاركت بفعالية لتحقيق هذه الغاية في شتى المحافل، بما في ذلك هيئات الأمم المتحدة التي تنظر في مسائل نزع السلاح والسلام والأمن.

وأوكرانيا كانت ولا تزال مثالا إيجابيا لبلد ملتزم بمبدأ إعلان نفسه دولة غير نووية، على الرغم من الظروف الصعبة التي تمر بها الآن بسبب السياسة العدوانية التي ينتهجها نظام بوتين. وإن الموقف النفاقي للكرملين لم يؤدِّ إلى احتلال جزء من أراضي أوكرانيا فحسب بل أدى أيضاً إلى زعزعة استقرار الحالة في شرق أوكرانيا.

وعلى النقيض من السياسة التي تنتهجها روسيا التي لم تعترف بانتهاكها مذكرة الضمانات الأمنية المتعلقة بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (مذكرة بودابست)، ظلت أوكرانيا تمثل على الدوام لالتزاماتها الدولية. وأكدت أوكرانيا مجددا التزامها بمبدأ عدم انتشار الأسلحة النووية عبر بيان مشترك أصدرته أوكرانيا والولايات المتحدة الأمريكية في مؤتمر قمة الأمن النووي الذي عُقد في لاهاي في آذار/مارس ٢٠١٤، وعززت بذلك دورها القيادي في المسائل المتعلقة بالأمن النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية.

وبالإضافة إلى ذلك، تشارك أوكرانيا بنشاط في عمل فريق الخبراء الحكوميين الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٥٣/٦٧ لتقديم توصيات بشأن الجوانب التي يمكن أن تسهم في وضع معاهدة لخطر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.